

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة

اعتمده مؤتمر العمل الدولي
في دورته السابعة والتسعين،
جنيف، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

تمهيد

اعتمدت منظمة العمل الدولية بالإجماع، في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. وهذا هو البيان الرئيسي الثالث حول المبادئ والسياسات، الذي يعتمده مؤتمر العمل الدولي منذ دستور منظمة العمل الدولية عام ١٩١٩. وهو يستند إلى إعلان فيلادلفيا لعام ١٩٤٤ وإلى إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لعام ١٩٩٨. ويجسد إعلان عام ٢٠٠٨ الرؤية المعاصرة لولاية منظمة العمل الدولية في عصر العولمة.

وهذا الإعلان التاريخي إنما هو إعادة تأكيد حازمة للقيم التي تتحلى بها منظمة العمل الدولية. وهو حصيلة المشاورات الثلاثية التي استهلكت في أعقاب صدور تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. وباعتماد هذا النص، يشدد ممثلو الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من ١٨٢ دولة عضواً، على الدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمات الثلاثية في المساعدة على إحراز التقدم وتحقيق العدالة الاجتماعية في سياق العولمة. وهم يلتزمون معاً بتعزيز قدرة منظمة العمل الدولية على المضي قدماً بهذه الأهداف من خلال برنامج العمل اللائق. ويضفي الإعلان صبغة مؤسسية على مفهوم العمل اللائق الذي وضعته منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٩٩، بحيث بات في صميم سياساتها من أجل تحقيق أهدافها الدستورية.

ويأتي الإعلان في فترة سياسية حاسمة ويعكس توافق الآراء الواسع حول الحاجة إلى بعد اجتماعي متين للعولمة لتحقيق نواتج محسنة ومنصفة للجميع. وهو يشكل إطاراً للنهوض بعولمة عادلة قائمة على العمل اللائق، وأداة عملية لتسريع التقدم في تنفيذ برنامج العمل اللائق على المستوى القطري. وهو يعكس أيضاً نظرة استشرافية منتجة من خلال تسليط الضوء على أهمية المنشآت المستدامة في خلق المزيد من العمالة وفرص كسب الدخل للجميع.

وقد تلقى برنامج منظمة العمل الدولية دعماً دولياً واسع النطاق على أعلى المستويات السياسية الإقليمية والعالمية، تُوِّج بانعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ للأمم المتحدة. وفي تلك المناسبة، أعلن رؤساء الدول والحكومات ما يلي: "ندعم بشدة العولمة المنصفة ونعقد العزم على جعل أهداف توفير العمالة الكاملة

ISBN 978-92-2-621617-4

الطبعة الأولى، ٢٠٠٨

لا تطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو عن طريق البريد الإلكتروني التالي: pubvente@ilo.org، زوروا موقعنا على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/publns

SRO

طبع في سويسرا

والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، هدفاً محورياً لسياساتنا الوطنية والدولية ذات الصلة وكذلك لاستراتيجياتنا الإنمائية الوطنية". كما يستند هذا البيان إلى التزامات مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية لعام 1995.

والإعلان تعبير عن السمة العالمية التي يتسم بها برنامج العمل اللائق: فلا بد لجميع الدول الأعضاء في المنظمة من إتباع سياسات تقوم على الأهداف الاستراتيجية - العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والحقوق في العمل. وفي الوقت نفسه، يركز على نهج شمولي ومتكامل من خلال الاعتراف بأن هذه الأهداف "غير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتكافئة"، ويضمن دور معايير العمل الدولية باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيقها جميعها.

ويدعو الإعلان منظمة العمل الدولية إلى مساعدة الدول الأعضاء فيها في الجهود التي تبذلها سعياً إلى تنفيذه، وفقاً للاحتياجات والظروف الوطنية. ولهذه الغاية، يطرح الإعلان تحدياً أمام مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة ومكتب العمل الدولي، إذ يشير إلى أنه "ينبغي للمنظمة أن تستعرض وتكيف ممارساتها المؤسسية لتعزيز إدارتها وبناء قدراتها من أجل استخدام مواردها البشرية والمالية على أفضل وجه واستخدام الميزة الفريدة المتمثلة في هيكلها الثلاثي ونظام المعايير الخاص بها". لذا، لا بد للمنظمة وللدول الأعضاء فيها من حشد كافة وسائل العمل المتاحة، وطنياً ودولياً على حد سواء، لتعزيز أهداف الإعلان وتطبيق التزاماته بالطرق الأكثر فعالية وكفاءة.

ويزود الإعلان القادة وصانعي القرارات بنهج متوازن يرتبط بالناس وبالطول الإنتاجية على المستوى المحلي، في الوقت الذي يقدم فيه أيضاً منصة مشتركة للإدارة على المستوى الدولي. وهو يساهم كذلك في تلاحم السياسات لصالح التنمية المستدامة في السياسات الوطنية وفيما بين المنظمات الدولية وفي التعاون الإنمائي، من خلال الجمع بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي هذا الصدد، يسلط الضوء على أن للمنظمات الدولية والإقليمية المعهود إليها بولايات في ميادين وثيقة الصلة، إسهاماً مهماً يمكن أن تقدمه من أجل تنفيذ النهج المتكامل المطلوب، وهو يدعوها إلى تعزيز العمل اللائق. كما ينص على أنه نظراً إلى أن السياسة المتصلة بالمبادلات التجارية والأسواق المالية تؤثر في أن معاً على العمالة، فإن دور منظمة العمل الدولية يقوم على تقييم هذه الآثار على العمالة لتحقيق هدفها الرامي إلى جعل العمالة تحتل صميم السياسات الاقتصادية. كما يدعو الإعلان إلى استحداث شراكات جديدة مع كيانات من غير الدول ومع هيئات فاعلة اقتصادية كالمنشآت متعددة الجنسية والنقابات العاملة على المستوى العالمي

والقطاعي، من أجل تعزيز فعالية البرامج والأنشطة التشغيلية التي تقوم بها منظمة العمل الدولية.

إن الإعلان بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة إنما هو فعل إيمان متجدد بمنظمة العمل الدولية. وهو يقوم على القيم والمبادئ المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية ويزيد من تعزيزها من أجل مواجهة التحديات التي يطرحها القرن الحادي والعشرون. وتتجلى فيه صورة منظمة عمل دولية واثقة من وجهة رؤيتها وولاياتها، وملتزمة التزاماً كلياً بالاضطلاع بمسؤولياتها المعاصرة. ويأتي الإعلان في وقت ينتشر فيه انعدام اليقين في عالم العمل ويشهد استمرار حالات انتهاكات حقوق العمال وتزايد الشواغل التي تحملها العولمة والحاجة إلى أن تضافر المنظمات الدولية جهودها على نسق أفضل للتصدي لهذه المسائل. والأهم من ذلك أن الإعلان يبرز الميزة النسبية الفريدة التي تتمتع بها منظمة العمل الدولية والشرعية القائمة على الهيكل الثلاثي والخبرة العملية الغنية والتكاملية التي تملكها هيئاتها المكونة من الحكومات وأصحاب العمل والعمال في معالجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في حياة الناس. وهو يذكر أيضاً بما تتمتع به من قوة طويلة الباع في أسلوب عملها القائم على الحوار الاجتماعي كركيزة لبناء توافق الآراء، وهو بمثابة بريق أمل في عالم أصبح فيه الحوار صعباً للغاية.

ويجسد الإعلان بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة أهم تجدد تكتسيه المنظمة منذ إعلان فيلادلفيا. وهو يمنحنا فرصة ومسؤولية تاريخيتين لتقوية قدرة منظمة العمل الدولية. ويمكننا، بدأ بيد مع جميع الذين يشاطروننا التطلعات التي يصبو إليها الإعلان، أن نحقق تقارباً فعالاً بين السياسات الوطنية والدولية التي تؤدي إلى عولمة عادلة وإلى قدر أكبر من سبل حصول النساء والرجال في كافة أرجاء المعمورة على العمل اللائق. ويمكننا جميعاً أن نتحالف لجعل ذلك حقيقة واقعة وللمضي قدماً نحو إحراز المزيد من الاحترام لكرامة الإنسان ومن الازدهار العالمي من أجل تلبية احتياجات الشعوب والأسر والمجتمعات المحلية في العالم وتحقيق آمالها.

خوان سومافيا
المدير العام

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة

إن مؤتمر العمل الدولي، المنعقد في جنيف في دورته السابعة والتسعين،

إذ يضع في الاعتبار أن السياق الحالي للعولمة، المتمسم بنشر التكنولوجيات الجديدة وتدفق الأفكار وتبادل السلع والخدمات وزيادة رؤوس الأموال والتدفقات المالية وتدويل عالم الأعمال والعمليات التجارية والحوار وتنقل الأشخاص، لا سيما العاملات والعمال، يغير معالم عالم العمل تغييراً جذرياً:

- من جهة، ساعد مسار التعاون والتكامل الاقتصاديين عدداً من البلدان على الاستفادة من المعدلات العالية للنمو الاقتصادي وخلق العمالة، وعلى استيعاب العديد من الفقراء الريفيين في الاقتصاد الحضري الحديث، والدفع قدماً بأهدافها الإنمائية ودعم الابتكار في تطوير المنتجات وتداول الأفكار؛

- من جهة أخرى وضع التكامل الاقتصادي العالمي العديد من البلدان والقطاعات أمام تحديات كبيرة تتمثل في عدم تساوي الدخل واستمرار مستويات عالية من البطالة والفقر وهشاشة الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية ونمو العمل غير المحمي والاقتصاد غير المنظم، مما يؤثر على علاقة الاستخدام وأشكال الحماية التي يمكن أن تقدمها؛

وإدراكاً منه أن تحقيق نتيجة محسنة ومنصفة لصالح الجميع، في ظل هذه الظروف، أصبح أمراً ضرورياً أكثر فأكثر من أجل الاستجابة للتطلع العالمي إلى العدالة الاجتماعية ومن أجل تحقيق العمالة الكاملة ولضمان استدامة المجتمعات المتفتحة والاقتصاد العالمي وتحقيق التلاحم الاجتماعي ومحاربة الفقر وحالات عدم المساواة المتزايدة؛

واقتراناً منه بأن منظمة العمل الدولية تضطلع بدور أساسي في المساعدة على تعزيز وتحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية في ظل مناخ يشهد تطوراً مستمراً:

- بالاستناد إلى الولاية التي ينص عليها دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا (١٩٤٤)، الذي لا يزال مناسباً تماماً في القرن الحادي والعشرين وينبغي أن تستلهم به سياسات الدول الأعضاء في المنظمة، والذي يرد من بين أهدافه وأغراضه ومبادئه ما يلي:

□ يؤكد أن العمل ليس بسلعة وأن الفقر حيثما كان يشكل خطراً على الازدهار في كل مكان؛

□ يقر بأن لمنظمة العمل الدولية التزاماً أمام الملأ بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق الغايات المتمثلة في العمالة الكاملة ورفع مستويات المعيشة وأجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة وتوسيع نطاق إجراءات الضمان الاجتماعي لتوفير دخل أساسي لجميع المحتاجين، إلى جانب جميع الأهداف الأخرى التي يتضمنها إعلان فيلادلفيا؛

□ يضع على عاتق منظمة العمل الدولية مسؤولية بحث وفحص جميع السياسات الاقتصادية والمالية الدولية على ضوء الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية؛

- بالاستناد إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته (١٩٩٨)، والتأكيد عليه مجدداً، وهو إعلان اعترفت الدول الأعضاء من خلاله، في إطار الاضطلاع بولاية المنظمة، بالأهمية الخاصة التي تنتم بها الحقوق الأساسية، ألا وهي: الحرية النقابية والإقرار الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي والقضاء الفعال على عمل الأطفال والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة؛

وإذ يشجعه اعتراف المجتمع الدولي بالعمل اللائق كاستجابة فعالة لتحديات العولمة، بالنظر إلى ما يلي:

- نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن (١٩٩٥)؛

- الدعم الكبير الذي أعرب عنه تكراراً على المستويين العالمي والإقليمي، لمفهوم العمل اللائق الذي وضعته منظمة العمل الدولية؛

- التأييد العالمي من جانب رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، للعولمة العادلة ولأهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، باعتبارها أهدافاً مركزية لسياساتهم الوطنية والدولية ذات الصلة؛

واقناعاً منه بأنه في عالم يشهد تزايد الترابط والتعقيد وتدويل الإنتاج:

- تنسم القيم الأساسية المتعلقة بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والأمن وعدم التمييز، بأنها ضرورية للتنمية والفعالية المستدامتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛

- إن الحوار الاجتماعي وممارسة الهيكل الثلاثي بين الحكومات والمنظمات الممثلة للعمال والمنظمات الممثلة لأصحاب العمل داخل الحدود وعبرها، أكثر ملاءمة الآن للتوصل إلى الحلول وبناء التلاحم الاجتماعي وإرساء سيادة القانون، وذلك عن طريق وسائل من بينها معايير العمل الدولية؛

- ينبغي أن يُعترف بأهمية علاقة الاستخدام كوسيلة لتقديم أشكال الحماية القانونية للعمال؛

- تنسم المنشآت المنتجة والمربحة والمستدامة، إلى جانب اقتصاد اجتماعي قوي وقطاع عام مستدام، بأنها أساسية لاستدامة التنمية الاقتصادية وفرص العمالة؛

- يتسم إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (١٩٧٧)، بصيغته المنقحة، والذي يتطرق إلى الدور المتنامي لمثل هذه الجهات الفاعلة في تحقيق أهداف المنظمة، بأنه ملائم بشكل خاص؛

وإذ يقرّ بأن التحديات الراهنة تدعو المنظمة إلى تكثيف جهودها وحشد كل ما لديها من وسائل عمل للنهوض بأهدافها الدستورية، وأنه توخياً لجعل هذه الجهود فعالة ولتعزيز قدرة منظمة العمل الدولية لمساعدة الدول الأعضاء فيها فيما تبذله من جهود لتحقيق أهداف منظمة العمل الدولية في سياق العولمة، لا بد للمنظمة من:

- ضمان الاتساق والتعاون في نهجها الرامي إلى المضي قدماً في استحداث نهج عالمي ومتكامل، يتماشى مع برنامج العمل اللائق والأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى أوجه التآزر بين هذه الأهداف؛

- تكثيف ممارساتها المؤسسية وإدارتها من أجل تحسين فعاليتها ونجاعتها في الوقت الذي تحترم فيه احتراماً كلياً الإطار والإجراءات الدستورية القائمة؛

- مساعدة الهيئات المكونة على تلبية الاحتياجات التي أعربت عنها على المستوى القطري بالاستناد إلى مناقشة ثلاثية كاملة، من خلال تقديم المعلومات رفيعة الجودة وإسداء المشورة وإتاحة البرامج التقنية التي تساعد على تلبية تلك الاحتياجات في سياق الأهداف الدستورية لمنظمة العمل الدولية؛

- تشجيع سياسة وضع المعايير لمنظمة العمل الدولية، باعتبار ذلك ركناً أساسياً لأنشطة المنظمة من خلال تعزيز ملاءمتها لعالم العمل وضمان دور المعايير كأداة مفيدة في تحقيق الأهداف الدستورية للمنظمة؛

يعتمد من ثم في هذا اليوم العاشر من حزيران/ يونيو من عام ألفين وثمانية هذا الإعلان.

أولاً - النطاق والمبادئ

يقرّ المؤتمر ويعلن أنّه:

ألف - في سياق التغيير المتسارع، ينبغي للالتزامات الدول الأعضاء وللمنظمة وجهودها المبذولة لتنفيذ الولاية الدستورية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك من خلال معايير العمل الدولية، ولوضع العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أن تقوم على الأهداف الاستراتيجية الأربعة للمنظمة، وهي أهداف تحظى بقدر متساو من الأهمية ويتجلى من خلالها برنامج العمل اللائق ويمكن تلخيصها كالتالي:

"١" تعزيز العمالة من خلال خلق بيئة مؤسسية واقتصادية مستدامة بحيث:

- يمكن فيها للأفراد أن يطوروا ويحدثوا القدرات والمهارات الضرورية التي يحتاجونها لتمكينهم من أن يكونوا مستخدمين على نحو منتج من أجل تحقيق تكاملهم الذاتي وتوفير الرفاه العام؛

- تكون فيها جميع المنشآت، العامة أو الخاصة، مستدامة للتمكين من تحقيق النمو وتوليد المزيد من فرص وأفاق العمالة والدخل للجميع؛

- يمكن فيها للمجتمعات أن تحقق أهدافها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومستويات المعيشة الجيدة والتقدم الاجتماعي؛

"٢" وضع وتعزيز تدابير للحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي وحماية اليد العاملة - تكون مستدامة ومكيفة مع الظروف الوطنية، بما فيها:

- توسيع الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع، بما في ذلك التدابير الرامية إلى توفير دخل أساسي لجميع من يحتاجون إلى هذه الحماية، وتكييف نطاقه وتغطيته لتلبية الاحتياجات الجديدة ومواجهة مواطن الشك التي تولدها سرعة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية والسكانية والاقتصادية؛

- ظروف عمل صحية وأمنة؛

- سياسات أجور ومكاسب وساعات عمل وغير ذلك من ظروف عمل تمكن الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمار التقدم، وتوفير أجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة لجميع المستخدمين والمحتاجين إلى مثل هذه الحماية*؛

"٣" تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي باعتبارهما أنسب وسيلتين من أجل:

- تكييف تنفيذ الأهداف الاستراتيجية مع احتياجات وظروف كل بلد؛

- ترجمة التنمية الاقتصادية إلى تقدم اجتماعي والتقدم الاجتماعي إلى تنمية اقتصادية؛

- تسهيل بناء توافق الآراء حول السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، التي تؤثر في استراتيجيات وبرامج العمالة والعمل اللائق؛

* ملاحظة المحرر: عند صياغة هذا النص، منحت الأولوية في كل لغة لتحقيق التناسق مع الصيغة الرسمية المقابلة في نص المادة ثالثاً (د) من إعلان فيلادلفيا الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في عام ١٩٤٤.

"٣" مبادئ وأحكام معايير العمل الدولية.

ثانياً - أسلوب التنفيذ

يقرّ المؤتمر كذلك بأنه، في اقتصاد يتسم بالعولمة:

ألف - يتطلب تطبيق القسم الأول من هذا الإعلان أن تقوم منظمة العمل الدولية على نحو فعال بتقديم المساعدة للدول الأعضاء فيها في إطار الجهود التي تبذلها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمنظمة أن تستعرض وتكيف ممارساتها المؤسسية لتعزيز إدارتها وبناء قدراتها من أجل استخدام مواردها البشرية والمالية على أفضل وجه واستخدام الميزة الفريدة المتمثلة في هيكلها الثلاثي ونظام المعايير الخاص بها، بهدف:

"١" إدراك احتياجات الدول الأعضاء فيها إدراكاً أفضل، فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية وفهم ما قامت به المنظمة من عمل في السابق لتلبية هذه الاحتياجات في إطار بند متكرر مدرج في جدول أعمال المؤتمر، وذلك بهدف:

- تحديد الطريقة التي يمكن بها لمنظمة العمل الدولية أن تلبي على نحو أكثر نجاعة هذه الاحتياجات من خلال الاستخدام المنسق لجميع وسائل عملها؛
- تحديد الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، وإذا اقتضى الحال، اجتذاب الموارد الإضافية؛
- إرشاد مجلس الإدارة والمكتب في المسؤوليات التي يضطلعان بها؛

"٢" تعزيز وتبسيط التعاون التقني ومشورة الخبراء لدى المنظمة بهدف:

- تقديم الدعم والمساعدة في الجهود التي تبذلها فرادى الدول الأعضاء لتحقيق التقدم على أساس ثلاثي في اتجاه جميع الأهداف الاستراتيجية من خلال البرامج القطرية للمعمل اللائق، حسب مقتضى الحال، وضمن إطار منظومة الأمم المتحدة؛

- إضفاء الفعالية على قانون ومؤسسات العمل، بما في ذلك ما يتعلق بالاعتراف بعلاقة الاستخدام وتعزيز العلاقات الصناعية الجيدة وبناء نظم فعالة لتفتيش العمل؛

"٤" احترام وتعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التي نكتسي أهمية خاصة، باعتبارها في آن معاً حقوقاً أساسية وشروطاً تمكينية ضرورية لتحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية تحقيقاً كاملاً، مع الإشارة إلى:

- أن الحرية النقابية والإقرار الفعلي بالحقوق في المفاوضات الجماعية أساسيان بشكل خاص للتمكين من بلوغ الأهداف الاستراتيجية الأربعة؛
- أن انتهاك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لا يمكن أن يستشهد به أو أن يستخدم بشكل آخر كميزة نسبية مشروعة، وأن معايير العمل ينبغي ألا تستخدم لأغراض تجارية حمائية.

باء - الأهداف الاستراتيجية الأربعة غير قابلة للتجزئة وهي مترابطة ومتكافلة. والتقصير في النهوض بأي هدف من هذه الأهداف سوف يضر بالتقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الأخرى. وتوخياً لتحقيق الحد الأمثل من أثرها، ينبغي للجهود المبذولة لتعزيزها أن تكون جزءاً من استراتيجية عالمية متكاملة لمنظمة العمل الدولية من أجل تحقيق العمل اللائق. ويجب اعتبار المساواة بين الجنسين وعدم التمييز قضيتين شاملتين تتضمنهما الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه.

جيم - إن كيفية تحقيق الدول الأعضاء للأهداف الاستراتيجية هي مسألة يجب أن تحددتها كل دولة عضو وفقاً لالتزاماتها الدولية القائمة وللمبادئ والحقوق الأساسية في العمل مع إيلاء الاعتبار على النحو الواجب لجملة أمور أخرى منها ما يلي:

"١" الشروط والظروف الوطنية، والاحتياجات والأولويات التي عبرت عنها المنظمات التي تمثل أصحاب العمل والمنظمات التي تمثل العمال؛

"٢" الترابط والتضامن والتعاون فيما بين جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، وهي أمور ملائمة أكثر من أي وقت مضى في سياق الاقتصاد العالمي؛

- القيام، حيثما كان ذلك ضرورياً، بدعم بناء القدرة المؤسسية للدول الأعضاء والمنظمات الممثلة لأصحاب العمال وللمنظمات الممثلة للعمال، بهدف تسهيل وضع سياسة اجتماعية متسقة ووجيهة وتحقيق تنمية مستدامة؛

"٣" تعزيز تقاسم المعارف وفهم أوجه التآزر بين الأهداف الاستراتيجية من خلال التحليل التجريبي والمناقشة الثلاثية للتجارب الملموسة، مترافقاً بالتعاون الطوعي من البلدان المعنية وبهدف تنوير صانعي القرارات في الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفرص والتحديات التي تطرحها العولمة؛

"٤" تقديم المساعدة، عند الطلب، إلى الدول الأعضاء التي ترغب في تعزيز الأهداف الاستراتيجية بشكل مشترك ضمن إطار الترتيبات الثنائية أو متعددة الأطراف، على أن تكون متمشية مع التزاماتها إزاء منظمة العمل الدولية؛

"٥" استحداث شراكات جديدة مع كيانات من غير الدول ومع هيئات فاعلة اقتصادية أخرى كالمنشآت متعددة الجنسية والنقابات العاملة على المستوى العالمي والقطاعي، من أجل تعزيز فعالية البرامج والأنشطة التشغيلية التي تقوم بها منظمة العمل الدولية وحشد دعمها بأي طريقة مناسبة والنهوض بالأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية بأي شكل آخر. ويجري القيام بذلك بالتشاور مع المنظمات الوطنية والدولية الممثلة لأصحاب العمل وللعمال.

باء - في الوقت نفسه، تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية رئيسية للإسهام، من خلال سياستها الاجتماعية والاقتصادية، في تحقيق استراتيجية عالمية ومتكاملة لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية التي تشمل برنامج العمل اللائق، كما يرد في القسم الأول من هذا الإعلان. وسيتوقف تنفيذ برنامج العمل اللائق على المستوى الوطني على الاحتياجات والأولويات الوطنية، وسيعود للدول الأعضاء أن تقرر، بالتشاور مع المنظمات الممثلة للعمال والمنظمات الممثلة لأصحاب العمل، طريقة وفاتها بهذه المسؤولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قد تنظر الدول الأعضاء في أمور منها:

"١" اعتماد استراتيجية وطنية أو إقليمية، أو على الصعيدين معاً، للعمال اللائق تستهدف مجموعة من الأولويات سعياً إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل متكامل؛

"٢" وضع مؤشرات أو إحصاءات مناسبة، عند الضرورة بمساعدة منظمة العمل الدولية، لرصد التقدم المحرز وتقييمه؛

"٣" استعراض وضعها فيما يتعلق بتصديق صكوك منظمة العمل الدولية أو تنفيذها بهدف زيادة التغطية تدريجياً لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية، مع التركيز بشكل خاص على الصكوك المصنفة بوصفها معايير العمل الأساسية فضلاً عن الصكوك التي تعتبر الأكثر أهمية من ناحية الإدارة السديدة والتي تشمل الهيكل الثلاثي وسياسة العمالة وتفتيش العمل؛

"٤" اتخاذ خطوات مناسبة لضمان التنسيق الملائم بين المواقف المتخذة بالنيابة عن الدولة العضو المعنية في المنتديات الدولية ذات الصلة، إلى جانب أي خطوات قد تتخذها بموجب هذا الإعلان؛

"٥" تعزيز المنشآت المستدامة؛

"٦" حيثما يقتضي الحال، على الصعيدين الوطني والإقليمي، تقاسم الممارسات الحسنة المكتسبة من التنفيذ الناجح للمبادرات الوطنية أو الإقليمية التي تتضمن عنصر العمل اللائق؛

"٧" توفير الدعم المناسب، على أساس ثنائي أو إقليمي أو متعدد الأطراف، ضمن ما تسمح به مواردها، إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء الأخرى من أجل إنفاذ المبادئ والأهداف المشار إليها في هذا الإعلان.

جيم - للمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعهود إليها بولايات في ميادين وثيقة الصلة، إسهام مهم يمكن أن تقدمه من أجل تنفيذ هذا النهج المتكامل. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تدعو هذه المنظمات إلى تعزيز العمل اللائق، على أن يؤخذ في الاعتبار أن لكل وكالة ملء التحكم بولايتها. ونظراً إلى أن السياسة المتصلة بالمبادلات التجارية والأسواق المالية تؤثر في أن معاً على العمالة، فإن دور منظمة العمل الدولية يقوم على تقييم هذه الآثار على العمالة لتحقيق هدفها الرامي إلى جعل العمالة تحتل صميم السياسات الاقتصادية.

ثالثاً - أحكام ختامية

ألف - يضمن المدير العام لمكتب العمل الدولي إرسال هذا الإعلان إلى جميع الدول الأعضاء ومن خلالها إلى المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، وإلى المنظمات الدولية ذات الاختصاص في مجالات ذات صلة على المستويين الدولي والإقليمي، وإلى غيرها من الكيانات التي قد يحددها مجلس الإدارة. وينبغي للحكومات والمنظمات أصحاب العمل والمنظمات العمال نشر الإعلان، على المستوى الوطني، في جميع المنتديات ذات الصلة التي قد تشارك فيها أو يشارك فيها من يمثلها، أو توزيع الإعلان بأي طريقة أخرى على أية كيانات أخرى يمكن أن يعينها الأمر.

باء - تقع على عاتق مجلس الإدارة والمدير العام لمكتب العمل الدولي مسؤولية وضع الطرائق المناسبة للتنفيذ السريع للقسم الثاني من هذا الإعلان.

جيم - في الوقت الذي يراه مجلس الإدارة مناسباً، وتماشياً مع الطرائق الموضوعية، يشكل أثر هذا الإعلان ولا سيما الخطوات المتخذة لتشجيع تنفيذه، موضوع استعراض من جانب مؤتمر العمل الدولي بهدف تقييم أي إجراءات قد تكون مناسبة.

مرفق متابعة الإعلان

أولاً - الغرض الإجمالي والنطاق

ألف - تهدف هذه المتابعة إلى معالجة الوسائل التي ستقوم المنظمة من خلالها بمساعدة الدول الأعضاء فيها فيما تبذله من جهود من أجل إنفاذ التزامها بالسعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة ذات الأهمية بالنسبة لتنفيذ الولاية الدستورية للمنظمة.

باء - إن هذه المتابعة تسعى إلى أن تستخدم على أكمل وجه ممكن جميع وسائل العمل المنصوص عليها في دستور منظمة العمل الدولية للوفاء بولايتها. وقد تشمل بعض هذه الإجراءات الهادفة إلى مساعدة الدول الأعضاء إجراء شيء من التكييف لطرائق التطبيق الواردة في الفقرتين ٥(هـ) و٦(د) من المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية، دون زيادة في التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقديم التقارير.

ثانياً - عمل المنظمة لمساعدة الدول الأعضاء فيها

الإدارة والموارد والعلاقات الخارجية

ألف - يتخذ المدير العام كافة الخطوات الضرورية، بما في ذلك تقديم مقترحات إلى مجلس الإدارة حسب مقتضى الحال، لضمان الوسائل التي ستقوم المنظمة من خلالها بمساعدة الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها بموجب هذا الإعلان. وتشمل هذه الخطوات استعراض وتكييف الممارسات المؤسسية والإدارة في منظمة العمل الدولية، كما يرد في الإعلان، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى ضمان ما يلي:

"١" التماسك والتنسيق والتعاون ضمن مكتب العمل الدولي لسير عمله بشكل فعال؛

المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية

جيم - توفر المنظمة، عند طلب الحكومات والمنظمات الممثلة للعمال ولأصحاب العمل، كل المساعدة الملائمة ضمن ولايتها في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تحقيق التقدم في اتجاه الأهداف الاستراتيجية، وذلك من خلال استراتيجية وطنية أو إقليمية متكاملة ومتسقة، عن طريق أمور من بينها:

- "١" تعزيز وتبسيط أنشطة التعاون التقني الخاصة بها ضمن إطار البرامج القطرية للعمل اللائق وإطار منظومة الأمم المتحدة؛
- "٢" توفير الخبرات والمساعدة العامة التي قد تطلبها أي دولة عضو لغرض اعتماد استراتيجية وطنية واستكشاف شراكات ابتكارية لتطبيقها؛
- "٣" استنباط أدوات مناسبة لتقييم التقدم المحرز تقيماً فعالاً وتخمين الأثر الذي يمكن أن تتركه العوامل والسياسات الأخرى على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء؛
- "٤" التصدي للاحتياجات والقدرات الخاصة للبلدان النامية للمنظمات الممثلة للعمال ولأصحاب العمل، بما في ذلك السعي إلى حشد الموارد.

البحوث وجمع المعلومات وتقاسمها

دال - تتخذ المنظمة الخطوات المناسبة من أجل تعزيز قدرتها البحثية والمعارف التجريبية وفهم كيفية تفاعل الأهداف الاستراتيجية فيما بينها، ومن أجل المساهمة في التقدم الاجتماعي والمنشآت المستدامة والتنمية المستدامة واستئصال الفقر في الاقتصاد العالمي. وقد تشمل هذه الخطوات تقاسماً ثلاثياً للتجارب والممارسات الجيدة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني ضمن إطار:

- "١" الدراسات التي تجرى على أساس تخصيصي وعلى أساس تعاون طوعي من جانب الحكومات والمنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال في البلدان المعنية؛

"٢" تقوية السياسة العامة والقدرات التشغيلية والمحافظة عليها؛

"٣" الاستخدام الكفوء والفعال للموارد والعمليات الإدارية والهيكل المؤسسية؛

"٤" الكفاءات وقاعدة المعارف المناسبة وهيكليات الإدارة الفعالة؛

"٥" تشجيع الشراكات الفعالة ضمن منظومة الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف من أجل تقوية البرامج والأنشطة التشغيلية لمنظمة العمل الدولية، أو تعزيز أهداف منظمة العمل الدولية بأي شكل آخر؛

"٦" تحديد وتحديث وتعزيز قائمة من أهم المعايير من وجهة نظر الإدارة السديدة^١.

فهم واقع الدول الأعضاء واحتياجاتها والاستجابة لها

باء - تعتمد المنظمة خطة لمناقشات دورية يضطلع بها مؤتمر العمل الدولي على أساس الطرائق التي وافق عليها مجلس الإدارة، دون أن يكون في ذلك ازدواجية لعمل آليات الإشراف في منظمة العمل الدولية، وذلك من أجل تحقيق ما يلي:

"١" فهم أفضل للتنوع واقع واحتياجات الدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية والاستجابة لها بفعالية أكبر بكافة وسائل العمل المتاحة لها، بما في ذلك من خلال النشاط المتصل بالمعايير والتعاون التقني والقدرة التقنية والبحثية التي يتمتع بها المكتب، وتكييف أولوياتها وبرامج العمل الخاصة بها وفقاً لذلك؛

"٢" تقييم نتائج أنشطة منظمة العمل الدولية كي تستنير بها القرارات المتعلقة بالبرنامج والميزانية وغير ذلك من قرارات الإدارة.

^١ اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)، اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)، اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)، اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)، والمعايير الواردة في قوائم محدثة لاحقة.

"٢" أي برامج مشتركة من قبيل عمليات استعراض الأقران، قد ترغب الدول الأعضاء المهمة في أن تنشئها أو أن تنضم إليها على أساس طوعي.

ثالثاً - تقييم يجريه المؤتمر

ألف - سيكون أثر الإعلان، لا سيما مدى إسهامه في تعزيز أهداف المنظمة وغاياتها، فيما بين الدول الأعضاء، من خلال السعي المتكامل إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، موضوع تقييم يجريه المؤتمر ويمكن تكراره بين الفينة والأخرى ضمن إطار بند مدرج في جدول أعماله.

باء - يعد المكتب تقريراً يرفعه إلى المؤتمر لتقييم أثر الإعلان، ويتضمن معلومات عما يلي:

"١" الإجراءات أو الخطوات المتخذة كنتيجة لهذا الإعلان، وهي معلومات يمكن أن توفرها الهيئات المكونة الثلاثية من خلال دوائر منظمة العمل الدولية، على وجه الخصوص في الأقاليم، أو يوفرها أي مصدر موثوق آخر؛

"٢" الخطوات التي يتخذها مجلس الإدارة والمكتب لمتابعة المسائل ذات الصلة بالإدارة والقدرة والمسائل القائمة على المعارف والمرتبطة بالسعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك برامج وأنشطة منظمة العمل الدولية وأثرها؛

"٣" الأثر الذي يحتمل أن يخلفه الإعلان على المنظمات الدولية المهمة الأخرى.

جيم - تعطى المنظمات متعددة الأطراف المهمة فرصة المشاركة في تقييم الأثر وفي المناقشة. ويمكن للكيانات المهمة الأخرى أن تحضر المناقشة وتشارك فيها بدعوة من مجلس الإدارة.

دال - يستخلص المؤتمر على ضوء التقييم الذي يجريه، استنتاجات تتعلق بمدى استئساب إجراء المزيد من عمليات التقييم أو بمدى ملاءمة الضلوع في إجراءات مناسبة أخرى.

النص الوارد أعلاه هو إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي لمنظمة العمل الدولية حسب الأصول، في دورته السابعة والتسعين، التي عقدت في جنيف وأعلن اختتامها في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وتصديقاً على ذلك، نوقع أدناه في هذا اليوم الثالث عشر من حزيران/يونيه ٢٠٠٨:

رئيس المؤتمر

إدوين سلامين جان

المدير العام لمكتب العمل الدولي،

خوان سومافيا